



التعريفية الجمركية

التعريف الجمركية

النظام المنسق:

أنشئت الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع تحت رعاية منظمة الجمارك العالمية بهدف تسهيل التجارة الدولية وتلبية لحاجات مختلفة من خلال جدول تعريفى إحصائى موحد يصلح لاستعماله من قبل مختلف الفئات المختصة بالتجارة الدولية.

النظام المنسق:

الجدول الذي يتضمن البنود والبنود الفرعية ورموزها الرقمية والأقسام والفصول وملاحظات البنود والقواعد العامة لتفسير النظام المنسق.

جدول التعريف الجمركية:

الجدول المعمول به بمقتضى تشريع كل طرف متعاقد باتفاقية النظام المنسق لأغراض فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة.

هيكل النظام المنسق:

تتألف جداول النظام المنسق من ٢١ قسما، تنقسم إلى ٩٧ فصلا ترك الفصل ٧٧ فارغا للاحتتمالات والاستخدامات المستقبلية، وكذلك هناك فصلين احتيابيين هما (٩٩،٩٨) وذلك لتلبية الاستعمالات الحاصلة للأطراف المتعاقدة في المستقبل، أما فصول جدول النظام المنسق فتتكون من بنود رئيسية، بنود فرعية، بنود محلية خاصة بكل دولة عضوا في الاتفاقية.

بنية النظام المنسق:

بني النظام المنسق على الدعائم التالية:

١. القواعد العامة لتفسير النظام المنسق
 - تبين هذه القواعد وتوضح أسس التبنيد للسلع ما لم يوجد أحكام مغايرة وصريحة منصوص عليها في ملاحظات البنود أو ملاحظات البنود الفرعية.
 - تتكون من ست قواعد وتعتبر أهم المرتكزات التي بني عليها النظام المنسق وهي منظمة تصاعديا وهذا يعني انه عند تطبيق القاعدة ١ تطبق القاعدة ٢ وإلا...٣...الخ، علما بأن القاعدة ١ ولغاية القاعدة ٥ يرتبط التصنيف معها بالبنود من أربع خانات، أما القاعدة ٦ فيرتبط معها التصنيف بالبنود الفرعية من ست خانات.
٢. ملاحظات الأقسام والفصول وملاحظات البنود والبنود الفرعية أن الأقسام والفصول في النظام المنسق تتضمن ملاحظات قانونية تشكل مع القواعد العامة جزءا لا يتجزأ من النظام.
 - أما ملاحظات البنود الفرعية فهي متعلقة فقط بتفسير تلك البنود الفرعية.



من هم مستخدمو النظام المنسق:

١. الحكومات.
٢. التجار.
٣. الصناعيين.
٤. الجهات الإحصائية.
٥. المنظمات الدولية.
٦. وكالات الشحن.
٧. سلطات الموانئ.

ما مدى أهمية الوصف والتصنيف الصحيح للبضاعة؟

١. استيفاء الرسوم الجمركية بدقة تحقيقاً للعدالة بين جميع المستوردين واستيفاء الإيرادات الجمركية للخزينة.
٢. إيجاد وسيلة يعتمد عليها في إحصائيات تجارة الاستيراد والتصدير.
٣. حماية الأمن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحكم بتجارة البضائع.
٤. تحديد منشأ السلع لغايات التطبيق السليم للاتفاقيات الاقتصادية.
٥. إزالة العوائق وتسهيل حركة التجارة وتبسيط الإجراءات الجمركية.

